التكامل الاقتصادي الآسيوي لعام ٢٠٢٢

سالي حسن
الهيئة العامة للاستعلامات

اسم التقرير: التكامل الاقتصادي الآسيوي لعام ٢٠٢٢
الناشر: بنك التنمية الآسيوي
تاريخ النشر: فبراير ٢٠٢٢
عدد الصفحات: ٣٠١

مقدمة

يستعرض التقرير الأوضاع الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتي تشمل ٤٩ دولة ومنطقة عضو في بنك التنمية الآسيوي من بينها اليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا، كما تشمل دول منطقة آسيا الوسطى مثل أرمينيا، واذربيجان، وجورجيا، وكاذاخستان، ودول شرق آسيا ومنها اليابان والصين، وكوريا، وكذلك دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا على منطقة آسيا والمحيط الهادئ حتى نهاية عام ٢٠٢١، حيث تجاوز تعاف بعض القطاعات الاقتصادية التوقعات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، خاصة فيما يتعلق بحركة التجارة والاستثمارات العابرة للحدود، إلا أن وتيرة هذا التعافي غير متساوية وسط تقدم متفاوت في طرح اللقاحات والتهديد المستمر من الطفرات الفيروسية. يعطي هذا الواقع ذو الحدين سبباً أكبر للتركيز على الإنجازات المستمرة والفرص الإقليمية لتحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون الجاد لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

بعد مرور عام آخر على الوباء، يتضح أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لديها خبرة أكبر في معالجة تداعيات الوباء، خاصة في ضوء بيانات اقتصادية أفضل تظهر نتائج

التكامل الإيجابية، وزيادة الثقة في فعالية التعاون لمعالجة المخاوف المشتركة، بما في ذلك قضايا حرجة أخرى تتخطى أزمة الفيروس المستجد مثل قضية تغير المناخ، كما يُظهر مؤشر التعاون والتكامل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التطورات الإيجابية المستمرة لأنشطة التعاون الإقليمي المشترك، بما في ذلك في مجالات التكنولوجيا الجديدة والرقمية والاتصال و البيئة المستدامة.

يستعرض التقرير الآثار المترتبة على سرعة تطور الخدمات الرقمية في آسيا النامية خلال الجائحة، مع التركيز على الخدمات العابرة للحدود وإمكانية تعزيز التعاون الإقليمي المشترك في مجال تجارة الخدمات الرقمية وتوزيع فوائدها بشكل متساوي، فالقيود التي فرضت على التنقل وسياسات التباعد الاجتماعي دفعت الشركات إلى استغلال التقنيات الرقمية بطرق يمكن القول إنها تجلب تغييرات أكثر وأسرع للاقتصادات في آسيا والمحيط الهادئ عن المناطق الأخرى، علاوة على انخفاض تكلفة تجارة الخدمات الرقمية، مما يفتح نافذة للفئات المحرومة للوصول إلى خدمات جديدة يتم تقديمها رقمياً.

تعاف ضعيف وغير متساو بعد الوباء

يتناول الفصل الأول بعنوان " تعاف واهن وغير متساو بعد الوباء" التقدم البسيط الذي شهدته اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والذي وصفه التقرير بأنه "انتعاشاً هشاً ومتفاوتاً"، في الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود وحركة الأشخاص في عام ٢٠٢١، أوضح التقرير أن فيروس أوميكرون أثر بالسلب على تعاف تلك الاقتصادات، وذلك بعد أن بدأت حالة التحسن في حركة تجارة البضائع، والاستثمار العابر للحدود، وتدفقات رأس المال، والتحويلات المالية بشكل ملحوظ منذ النصف الأخير من عام ٢٠٢٠، لكن لا يزال قطاع تجارة الخدمات، لا سيما الخدمات غير الرقمية، وحركة الناس يعانان من البطء بسبب استمرار تفشي الوباء وظهور سلالات جديدة من الفيروس.

تشير أحدث تقديرات التكامل الإقليمي في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ إلى أنها لا تزال تتمتع بالإيجابية، حيث سجلت المنطقة زيادة قدرها ٧% في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠٠٦ في مؤشر التعاون والتكامل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وتشير التقارير إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تظهر أعلى أداء على مستوى العالم في مجالي التكنولوجيا الحديثة والاتصال الرقمي، مما يعكس انتشاراً أوسع للإنترنت، وارتفاعاً في معدلات تجارة السلع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتعاون في مجال الأبحاث.

وعلى جانب أخر، تتفوق آسيا في مجال التعاون البيئي على البلدان النامية الأخرى، حيث يقترب تقدمها في هذا المجال الآن من مستويات الاتحاد الأوروبي (EU) وأمريكا الشمالية وهي المناطــق الأفضل أداءً. في عام ٢٠١٩ كان السكان والتكامل الاجتماعي وسلاسل القيمة الإقليمية والبنية التحتية وأبعاد الاتصال هي المحركات الرئيسية لتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ، حيث يشبه أداء المنطقة أداء الاتحــاد الأوروبي إلى حد كبير في مجــالات التجــارة الإقليمية والاستثمار والمشاركة في سلاسل القيمة، بينما لا تزال هناك فجوات في السيولة المالية والتمويل.

لقد كان الوصول إلى لقاحات الفيروس المستجد أهم أولويات منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل الحد من تفشي الوباء وتعافي الاقتصاد، ومع نهاية عام ٢٠٢١، تم تطعيم حوالي ٦٩% من المواطنين في آسيا والمحيط الهادئ، وقد حظت منطقة شرق آسيا على أعلى نسبة من اللقاحات، حيث تم تلقيح أكثر من ٨٦% من السكان، حيث تحسنت حركة تجارة البضائع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في النصف الأول من عام ٢٠٢١، حيث نمت بنحو ٣١٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، على عكس النصف الثاني من العام ذاته حيث شهدت تجارة البضائع انخفاضاً في النمو بسبب فرض الاقتصادات الإقليمية تدابير الحجر الصحي للحد من ظهور متحورات جديدة للفيروس.

وتخطت الاستثمارات الأجنبية في الربع الأول من عام ٢٠٢١ نحو ٢١٢ مليار دولار، بزيادة قدرها ٦٠٪ عن نفس الفترة من عام ٢٠٢٠. وعكست الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الحجم الكبير لعمليات الاندماج والاستحواذ، وكان نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة أكبر منه في اقتصادات في مناطق أخرى بما في ذلك أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وفي الربع الثالث من عام ٢٠٢١، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى آسيا والمحيط الهادئ بشكل طفيف وصل إلى ١٨٢ مليار دولار، لكنها لا تزال تفوق معدلاتها في نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤%، وتعكس مرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى آسيا والمحيط الهادئ جاذبية المنطقة كوجهة استثمارية تتمتع بآفاق نمو اقتصادي أقوى من مناطق أخرى.

وعلى العكس الاستثمارات المباشرة، شهد قطاع تجارة الخدمات في المنطقة ضعفًا في عام ٢٠٢١، حيث بلغ إجمالي التجارة في الخدمات في اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ نحو ٦٢٤ مليار دولار في الربع الأول من عام٢٠٢١ ، بينما بلغ ٦٥٥ مليار دولار في الربع الثاني من العام ذاته، وكلاهما أعلى من تقديرات الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ التي بلغت ٦١٠ مليار دولار، ومن الجدير بالذكر أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ واجهت انخفاضًا ملحوظًا في معدلات السياحة في عام ٢٠٢١ .

سلاسل القيمة التجارية والعالمية

يناقش الفصل الثاني بعنوان "سلاسل القيمة التجارية والعالمية" استمرار ارتفاع معدلات تجارة البضائع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٢١، بعد أن أظهرت المنطقة مرونة قوية وقدرة على الصمود في مواجهة الوباء الذي وصل إلى ذروته في منتصف عام ٢٠٢٠ ، كما تعافت حركة تجارة البضائع في آسيا في عام ٢٠٢١ بشكل أسرع مما كان متوقعًا، حيث تضاعفت معدلات التجارة لتصل إلى ١٩,٧% بحلول يونيو قبل أن تستقر عند ٩,٧% في سبتمبر ٢٠٢١.

لقد ساهمت برامج تحفيز الاقتصاد الكلي والجهود والاجراءات الاقتصادية في تعاف الاقتصاد في جميع أنحاء العالم جنباً إلى جنب مع التقدم التدريجي في نشر اللقاحات في المنطقة.

ولم يبطئ الوباء من تعميق العلاقات التجارية داخل المنطقة وسلاسل القيمة الإقليمية، إذ ارتفعت قيمة التجارة البينية في المنطقة من ٥٧,٥% في عام ٢٠١٩، إلى ٥٨,٥% في عام ٢٠٢٠. وكان هذا الارتفاع مدفوعاً بشكل أساسي بالتعافي المبكر لجمهورية الصين الشعبية من الوباء، ما أدى إلى زيادة صادراتها إلى مختلف دول العالم، وأثر ذلك إيجابياً على اقتصادات أخرى في المنطقة لها علاقات تجارية قوية معها. وباستثناء جمهورية الصين الشعبية، تراجعت قيمة التبادل التجاري بين أقاليم المنطقة إلى ٣٨,٢% في عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٣٨,٤% في عام ٢٠١٩.

على المستوى دون الإقليمي، تعززت الروابط التجارية داخل مناطق شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادئ ، حيث أظهرت منطقة جنوب آسيا أكبر زيادة في حصتها في التجارة لتصل إلى ٤٠,٥% في ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٣٨,٩% في ٢٠١٩. وانخفضت مشاركة آسيا في سلسلة القيمة العالمية في عام ٢٠٢٠، بالتزامن مع انخفاض مماثل في مشاركة العالم في سلاسل القيمة العالمية. ومع ذلك، تعززت روابط سلسلة القيمة الإقليمية بشكل أكبر في عام ٢٠٢٠ أثناء الوباء بفضل روابط سلاسل التوريد مع جمهورية الصين الشعبية وتعميق سلاسل القيمة في القطاعات التكنولوجية.

لا تزال سلاسل التوريد تعاني من صعوبات تتعلق بالقدرة الإنتاجية واللوجستيات منذ انتشار الوباء، حيث ارتفعت تكاليف الشحن العالمية بشكل حاد منذ منتصف عام ٢٠٢٠ بسبب زيادة الطلب على السلع القابلة للتصنيع، وارتفاع تكاليف المدخلات، والأداء المعيب للوظائف اللوجستية المتكاملة بما في ذلك النقل بالشاحنات الداخلية، ومتطلبات الحجر الصحي لعمال الموانئ. ويمكن أن تساعد الحلول الاستباقية مثل تشغيل تقنيات التتبع ونظام إدارة التجارة والنقل الرقمي، وتوسيع المنافسة في عمليات الموانئ في تخفيف تلك العوائق.

تعمل اتفاقيات التجارة الحرة الأقاليمية الآسيوية على تحرير التجارة وإعادة تشكيل أنماط جديدة للتجارة في عالم ما بعد فيروس كورونا. أجرت المملكة المتحدة ٣٧ اتفاقية تجارة حرة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي في ١ يناير ٢٠٢١، خمسة من تلك الاتفاقيات كانت مع اقتصادات آسيوية، وهي جورجيا واليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة وفيتنام. أدى توسع المملكة المتحدة في عقد اتفاقيات التجارة الحرة منذ خروجها من الاتحاد الأوروبي إلى انخفاض حصة اتفاقيات التجارة الحرة الآسيوية بشكل غير عادي مع مختلف دول العالم، فيما أدت اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية استراليا وسنغافورة التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٢٠ إلى إحداث نهضة كبيرة في مجال التجارة الرقمية، حيث تتوقف قيمة تلك الاتفاقات على تلبيتها لعدد من المتطلبات الأساسية مثل الوصول إلى أسواق جديدة بجانب الأسواق التقليدية، والتنفيذ الفعال لبنود الاتفاقية، والعائد الذي ستدره تلك الاتفاقيات على القطاع الخاص، كما أن العديد من الاتفاقيات الأقاليمية لا تبنى على التقدم الذي أحرزته الاتفاقيات السابقة التي تخص تحرير التجارة.

الاستثمارات العابرة للحدود

يتناول الفصل الثالث بعنوان "الاستثمارات العابرة للحدود" تأثير الوباء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ففي حين كان لفيروس كورونا تأثيراً سلبيًا على الاقتصاد العالمي بشكل عام، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ كان مرنًا نسبيًا، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ٣٤,٧% في عام ٢٠٢٠ – وفقًا لبيانات ميزان المدفوعات – ليصل إلى نسب أقل مما كان عليه في ذروة الأزمة المالية العالمية. وبالتزامن مع هذا الهبوط، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ١,٣% في عام ٢٠٢٠.

لا تزال منطقة آسيا والمحيط الهادئ وجهة جاذبة للاستثمارات، حيث تجذب نحو ٥٣,٦% من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وقد حظت منطقتي شرق آسيا

وجنوب شرق آسيا بالجزء الأكبر من تلك الاستثمارات، حيث اجتذبا ما يقرب من ٨٠% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى آسيا. ومع ذلك، فإن المشروعات الجديدة، التي تهدف عادةً إلى توفير المدخلات والأنشطة كثيفة العمالة مثل القطاعات الأولية والتصنيعية، تضررت بشدة بسبب الوباء. وفي الوقت نفسه، انخفضت الاستثمارات الأسيوية في الخارج أيضًا بنسبة ١٤,٢% في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق. ولا تزال التوقعات بشأن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لمنطقتي آسيا والمحيط الهادئ غير مؤكدة، خاصة في ضوء استمرار تراجع الاستثمارات الجديدة المعلنة، فضلًا عن الصعوبات التي تواجه سلاسل التوريد بسبب موجات الوباء المتكررة والتدابير التقييدية للاستثمار الأجنبي المباشر التي قد يؤدي الإلغاء التدريجي لها إلى تذليل هذه الصعوبات وتهيئة مناخ أفضل للاستثمار.

تتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء تطور تجارة الخدمات الرقمية في المنطقة، حيث تعمل الرقمنة على إحداث تغيير جذري في عمل الشركات، ولا سيما الشركات متعددة الجنسيات التي يتطلب عملها استخدام الرقمنة بكثافة، ومتابعة العمل والاستثمارات في الخارج دون الحاجة إلى التواجد المادي وانجاز المعاملات التجارية بشكل أسرع. تبرز منطقة آسيا والمحيط الهادئ كمحور هام للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات الرقمية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالخدمات المالية والتأمينية، فضلًا عن خدمات أخرى. ويأتي هذا الاتجاه مدفوعًا بشكل كبير بالاستثمارات في مجالات التكنولوجيا المالية، والمدفوعات الرقمية، حيث ذهب نحو ٢٤% من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٠ إلى الخدمات الرقمية.

التكامل المالي

يركز الفصل الرابع بعنوان "التكامل المالي" على الصعوبات التي تواجه منطقتي آسيا والمحيط الهادئ في سبيل تحقيق التكامل المالي والاقتصادي بعد جائحة كورونا، والإجراءات الرامية إلى تحقيق هذا التكامل واحتواء التأثيرات السلبية للوباء، حيث أوضح التقرير أن وجود سياسات اقتصادية مواتية، وتوسيع نطاق استخدام اللقاحات

أدى إلى الانتعاش الاقتصادي واستقرار الأوضاع المالية في عام ٢٠٢١، ولكن لا تزال هناك حالة عدم استقرار كبيرة، فقد كانت الأسواق المالية أكثر هدوءاً في النصف الأول من عام ٢٠٢١ ، مقارنة بما كانت عليه طوال عام ٢٠٢٠. وقد تؤدي المخاطر المتوقعة مثل ارتفاع نسب التضخم إلى دفع الاقتصادات المتقدمة بما في ذلك الولايات المتحدة إلى تطبيع السياسة النقدية في وقت أبكر مما كان متوقعًا ، ما قد يؤثر على السيولة العالمية ويؤدي إلى خروج رؤوس المال من الاقتصادات الناشئة والنامية، بما في ذلك تلك الموجودة في آسيا والمحيط الهادئ، وقد يؤدي ذلك الخروج المفاجئ إلى إضعاف العملات المحلية وحالة عدم الاستقرار المالي.

حيث استمرت تدفقات رأس المال الأجنبي الوافدة إلى آسيا والمحيط الهادئ في الزيادة في عام ٢٠٢١. وزادت تدفقات رأس المال غير المقيم في المنطقة في عام ٢٠٢٠ ، حيث بلغت ١,٦ تريليون دولار من ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٩ ، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الزيادات في الحسابات الدائنة والعملات والودائع، فضلاً عن تدفقات الديون الوافدة بما في ذلك ديون الحوافظ المالية والقروض، فيما انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الوافدة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٣٠٪ في عام ٢٠٢٠، مقارنة بعام ٢٠١٩.

أدى الدعم الاستثنائي للسياسات الاقتصادية في المنطقة، وفي أماكن أخرى في العالم، إلى زيادة تدفقات رأس المال غير المقيم في عام ٢٠٢٠، بعد تخارج رؤوس الأموال الأجنبية في بداية الجائحة. واستمرت تدفقات رأس المال غير المقيم في الزيادة في عام ٢٠٢١، لتصل إلى حوالي ٣٧٢ مليار دولار في بعض اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ في الربع الثاني من عام ٢٠٢١، بزيادة قدرها ١٧٥% عن الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.

حركة الأفراد

يناقش الفصل الخامس بعنوان "حركة الأفراد" تأثير الجائحة على تنقل الأفراد والسكان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث بلغ عدد المهاجرين من آسيا والمحيط

الهادئ نحو ٩٣,٠ مليوناً، وأدت التداعيات الاقتصادية للوباء إلى الحد من تدفق العمال المهاجرين إلى خارج المنطقة، وخاصة من آسيا الوسطى وجنوب آسيا، كذلك أثرت الجائحة على تدفق التحويلات النقدية إلى آسيا والمحيط الهادئ، حيث انخفضت بنسبة ٢,٠% في ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ وذلك في معظم مناطق آسيا، ما عدا منطقتي المحيط الهادئ وجنوب آسيا، ومثلت الهجرة الداخلية ثلث إجمالي حركة الهجرة في آسيا والمحيط الهادئ.

علاوة على ذلك، انخفضت تدفقات التحويلات المالية إلى آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٢,٠% في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تنمو بنسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠٢١. بلغت تدفقات التحويلات المالية العالمية ٧٠٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، بانخفاض قدره ٢,٣%، مقارنة بنحو ٧٢٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩، تلقت آسيا والمحيط الهادئ منها نحو ٣١٤,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠. وانخفض معدل التحويلات إلى جميع المناطق بدرجات متفاوتة في عام ٢٠٢٠، باستثناء منطقتي المحيط الهادئ وجنوب آسيا اللتين نما بنسبة ١٤,٤٪ و ٥,٢٪ على التوالي، حيث شجع التحفيز المالي في الاقتصادات المضيفة للمهاجرين، والضرائب والحوافز ذات الصلة، وزيادة استخدام المنافذ الرقمية، وانخفاض قيمة العملة المحلية في اقتصادات أوطان المهاجرين على التحويلات النقدية خلال فترة الوباء. في عام ٢٠٢٠، كانت بنغلاديش والهند وباكستان والفلبين وجمهورية الصين الشعبية من بين أكبر المتلقين للتحويلات في آسيا والمحيط الهادئ وعلى مستوى العالم، حيث بلغت قيمة التحويلات ٢٢٥,٤ مليار دولار أو ٣٢,٠٪ من إجمالي تدفقات التحويلات المالية العالمية، و٧١,٧٪ من إجمالي تدفقات التحويلات المالية الإقليمية مجتمعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ساهمت هذه التحويلات في نمو ملحوظ لبعض الاقتصادات في آسيا الوسطى والمحيط الهادئ مثل جورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتونغا وساموا.

مستجدات مبادرات التعاون شبه الاقليمية

يناقش الفصل السادس بعنوان "مستجدات مبادرات التعاون شبه الاقليمية" أهم المبادرات شبه الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مثل برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى وغرب آسيا (CAREC)، والتعاون الاقتصادي شبه الاقليمي لجنوب آسيا، والبرنامج شبه الإقليمي لمنطقة ميكونج الكبرى، وأخيراً الاستجابات شبه الاقليمي لوباء الكورونا.

ومن أبرز تلك المبادرات، برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى وغرب آسيا (CAREC) الذي يضم ١١ دولة، هي أفغانستان، وأذربيجان، والصين، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ومنغوليا، وباكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، ويعمل البرنامج على دعم شركاء التنمية لتسريع وتيرة النمو والحد من الفقر في المنطقة دون الإقليمية، والمساهمة في التنمية المشتركة والمستدامة. حقق البرنامج نمواً ملحوظًا بحلول ٣٠ يونيو ٢٠٢١، حيث وصلت استثماراته نحو ٤٠ مليار دولار، وغطت ٢١٣ مشروعًا إقليمياً، مقارنة بنحو ٣٩,٣ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٠، وذلك في عدد من المجالات الاستراتيجية مثل البنية التحتية، والربط الاقتصادي، والتجارة والسياحة.

بذل برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى وغرب آسيا (CAREC) جهوداً كبيرة منذ بداية جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠ من أجل احتواء أثار الأزمة والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي، ومن بين تلك الجهود، إنشاء ألية دعم الميزانية والمساعدة الطارئة في بنك التنمية الآسيوي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، ومساعدة اقتصادات الدول الأعضاء من خلال التخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للوباء. ومنذ بداية عام ٢٠٢١، بدأت برامج اللقاحات ضد فيروس كورونا في آسيا والمحيط الهادئ بدعم اقتصادات الدول الأعضاء في CAREC من أجل التخفيف التدريجي للقيود المفروضة على السفر والحركة، واستعادة الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود. وقد

اعتمد البرنامج استراتيجيتين جديدتين في عام ٢٠٢١، وهما استراتيجية الصحة ٢٠٣٠ واستراتيجية الرقمنة ٢٠٣٠، ومن المتوقع أن تعزز الاستراتيجيتان جهود اقتصادات CAREC وتزودها بآليات جديدة من شأنها المساعدة في استعادة الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود وتخفيف تداعيات الكورونا.

النهوض بتجارة الخدمات الرقمية في آسيا والمحيط الهادئ

يركز الفصل السابع بعنوان "النهوض بتجارة الخدمات الرقمية في أسيا والمحيط الهادئ" على تأثير انتشار فيروس الكورونا على زيادة الاهتمام بالخدمات الرقمية، حيث أدى الوباء إلى إدخال تدابير التباعد الاجتماعي والقيود على حركة الأشخاص داخل الاقتصادات وعبرها. ومن ثم ، أعادت الشركات النظر في نماذج أعمالها، والاستفادة من التقنيات الرقمية، وتطوير أساليب جديدة لإنتاج وتسليم السلع والخدمات، وتحولت المبيعات إلى الحلول عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية.

تأتي آسيا والمحيط الهادئ في طليعة الدول التي تعتمد على تجارة الخدمات الرقمية وتتمتع بأعلى معدلات نمو على المستوى الإقليمي، حيث ارتفعت أرباح تجارة الخدمات القابلة للتسليم رقمياً من ٤٠٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، إلى أكثر من ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠. وتُعد المنطقة أيضًا شريكًا هامًا في الخدمات الرقمية مع مناطق أخرى. وتُظهر المنطقة نمواً سريعًا في الحصة النسبية لتجارة الخدمات الرقمية في إجمالي تجارة الخدمات على مستوى العالم، حيث تؤكد الأرقام سرعة نمو حجم الخدمات الرقمية في سلة صادرات الخدمات الإجمالية في آسيا من ٣٦% إلى ٤٨%، ومن ٣٤% إلى ٣٩% للواردات بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٩. وتشير التحليلات إلى أن تجارة الخدمات الرقمية يمكن أن تسهم في نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.

وعلى الرغم من تفوق آسيا والمحيط الهادئ في مجال الخدمات الرقمية، إلا أن بعض التحليلات الاقتصادية تكشف أن المنطقة لا تزال بعيدة عن الاقتصادات المتقدمة الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية في حجم صادرات الخدمات الرقمية

مقارنة بإجمالي صادراتها من السلع والخدمات، ففي حين أن بعض الاقتصادات في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا تتفوق على أقرانها الإقليميين الآخرين من حيث القدرات التنافسية في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات وخدمات الاتصالات، إلا إن العديد من الاقتصادات في المنطقة لا تزال في مرحلة ناشئة من حيث تطوير الخدمات المالية، وخدمات الأعمال.

وللاستفادة من هذه الفرص، يجب التوسع في استخدام الأنترنت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة محدودية الوصول إلى التقنيات الرقمية والاتصالات، حيث أن أجزاء كبيرة من المنطقة لا تزال تكافح للوصول إلى شبكة الإنترنت عريضة النطاق، ولا يزال أكثر من نصف سكان المنطقة غير متصل بالإنترنت، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى عدم القدرة على تحمل التكلفة. أما العقبة الثانية التي تواجه التوسع في استخدام الانترنت تتعلق بالمهارات الواجب توافرها لدى من يعمل في هذا المجال، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة أنظمة التعليم، حيث يعمل نسبة كبيرة من العمال ذوي المهارات المتدنية في الوظائف غير الرسمية في بعض قطاعات الخدمات. ونتيجة لذلك، لا تزال الفجوة الرقمية قائمة، ومن المحتمل أيضًا أن تتفاقم بسبب الوباء، ما يشكل عائقًا أمام بعض الاقتصادات النامية التي تقدم خدمات على المستوى الدولي.